محضر الجلسة رقم 573

التاريخ: الثلاثاء 23 ذو القعدة 1428 (4 دجنبر 2007).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم مشروع القانون المالي رقم 38.07 للسنة المالية 2008.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين،

حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس نعقد هذه الجلسة الخاصة بتقديم الحكومة لمشروع القانون المالي رقم 38.07 للسنة المالية 2008. وبهذه المناسبة أعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية ليقدم عرضا في الموضوع، فليتفضل السيد وزير المالية مشكورا.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة نصره الله مشروع قانون المالية لسنة 2008، كما تم تعديله والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب المحترم بعد نقاش صريح وهادف.

وإذ أحيي التفهم الذي أبداه هذا المجلس –أي مجلس النواب– بحصر المدة التي كرسها لدراسة المشروع والموافقة عليه في 25 يوما بدل الثلاثين يوما المقررة قانونيا، مساهما بذلك في تدارك بعض التأخير الذي حصل في تقديم مشروع قانون المالية لأسباب لا إرادية نعرفها جميعا، فلا يخامرني شك في استعداد مجلسكم الموقر بدوره للتعبئة بنفس الوتيرة حتى نتمكن من وضع المشروع في صيغته النهائية وإصداره قبل آخر السنة.

وتمهيدا لمناقشتنا، سأركز عرضي هذا على خمسة محاور أساسية:

المحور الأول يهم الإطار المرجعي والتوجيهات الرئيسية التي يستند إليها مشروع قانون المالية؛

المحور الثاني سيتناول البعد الاقتصادي والتنموي الذي يشكل ركيزة أساسية للعمل الحكومي؛

المحور الثالث سيتعرض للمقاربة الجديدة للسياسة الاجتماعية والتدابير المتخذة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛

في المحور الرابع سأقدم الخطوط العريضة للسياسة التنموية بالعالم القروي، وضمنها برامج محاربة آثار الجفاف؛

وأخيرا ومن خلال المحور الخامس سأعمل على تحليل البعد الجهوي لهذا المشروع.

فيما يخص المحور الأول الذي يتعلق بالإطار المرجعي والتوجيهات الرئيسية، يستند المشروع قانون المالية لسنة 2008 على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب ورسائل صاحب الجلالة نصره الله، وعلى الخصوص منها خطاب العرش والخطاب السامي الذي ألقاه جلالته يوم 11 أكتوبر الماضي أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الحالية، والذي أعطى فيه توجيهاته السامية لنواب الأمة للانكباب على ما هو أهم بالنسبة للمواطن فيما يتعلق على الخصوص بظروف العيش والتعليم والتربية والشغل والسكن والتغطية الصحية، بالإضافة إلى الإدارة الفعالة والنزيهة والقضاء العادل والمستقل، والكرامة الموفورة والمواطنة الكاملة حقوقا وواجبات.

وقد أكد جلالته بصفة خاصة على ضرورة العمل لتحصين الإجماع حول القضية الوطنية الأولى المتمثلة في تثبيت الوحدة الترابية للبلاد وترسيخ أساس الدولة القوية بسيادة القانون والحفاظ على الهوية الوطنية ودعم الأمن والاستقرار والتحصين من نوازع التطرف ومخاطر الإرهاب.

وأكد جلالته كذلك على مواصلة الإصلاحات في مختلف المجالات مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

وقد حرص السيد الوزير الأول على بلورة هذه التوجيهات الملكية السامية في برنامج العمل الحكومي الذي عرضه على مجلسكم الموقر في

تصريحه بتاريخ 25 أكتوبر 2007، وذلك من خلال اعتماد الأولويات الرئيسية التالية:

- التشبث بالثوابت والهوية الوطنية وقيم الديموقراطية والحرية والحرص على حماية أمن وسلامة المواطنين؛

- مواصلة برامج الإصلاحات القطاعية والهيكلية من أجل تحسين حكامة مؤسسات الدولة؛

- تحديث الإدارة العمومية وتوسيع مجال اللامركزية واللاتمركز والجهوية؛

- تطوير منظومة التربية والتكوين وتأهيل قطاع العدل؛

- دعم القوة الاستقطابية للبلاد بالنسبة للاستثمارات في مختلف الميادين؛

- دعم المقاولات والمبادرات الخاصة ومواصلة سياسة الأوراش الكبرى؛

- اعتماد استراتيجيات جديدة في ميادين الماء، الطاقة، النشاط المعدني، السياحة، الصيد البحري، الصناعة التقليدية، الفلاحة، السكن الاجتماعي، والتدبير المجالي وتدبير الثروات الطبيعية؛

- توفير شروط التنمية البشرية المستدامة من خلال إنعاش التشغيل؛

- تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

- توسيع الخدمات الصحية؛

- تحسين القدرة الشرائية للمواطنين؛

- تقوية برامج محاربة الفقر والإقصاء والتهميش والرفع من فعالية آليات التضامن الاجتماعي وتفعيل سياسة القرب على مستوى الرياضة والثقافة والإعلام والاتصال، بالإضافة إلى العناية الفائقة بأسرة المقاومة وجيش التحرير وشؤون مواطنينا بالخارج.

بناء على هذه التوجيهات إذن يأتي مشروع قانون المالية في إطار ترسيخ المكتسبات الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أعطت نتائج مهمة مكنت من الارتقاء بالنمو الاقتصادي إلى مستوى يوفر أرضية صالحة لتسريع الإصلاحات وتطوير قدرات الاقتصاد الوطني وشروطا أحسن لمواجهة المعضلات الاجتماعية.

ذلك أن النتائج التي من المرتقب أن يحققها الاقتصاد الوطني سنة 2007 في ظل ظروف داخلية وخارجية لم تكن دائما مساعدة تدل ليس فقط على قدرة اقتصادنا على الصمود في وجه الصدمات كالجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية، بل أيضا على إمكانية تطوير أداء القطاعات الغير الفلاحية عموما وعلى الخصوص القطاعات الرائدة الجديدة، إذ ستبلغ نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية إلى 5,6%.

وقد تجسدت المنجزات الرئيسية في مواصلة التحكم في نسبة التضخم، حيث تراجع معدله خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية من 3.2% إلى 2.2% رغم الارتفاع الكبير لأسعار بعض المواد الأولية في الأسواق العالمية، و على الخصوص منها الحبوب والنفط.

كما تجسدت في تحسين الحسابات الخارجية من خلال الحفاظ على الرصيد الإيجابي للحساب الجاري لميزان الأداءات في حدود 1.5% من الناتج الداخلي الخام على الرغم من تدهور عجز الميزان التجاري، وذلك بفضل استمرار ارتفاع مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وفي تعزيز رصيد الموجودات الخارجية الصافية لدى القطاع البنكي في أواخر شهر شتنبر الماضي، حيث بلغ 210 مليار درهم أي بزيادة 19.3 مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل في آخر السنة الماضية.

وتجسدت أيضا في تحسن المالية العمومية من خلال ترسيخ استقلالية عجز الخزينة عن مداخيل الخوصصة، التي مرت كما تعلمون من 13% إلى 2% في 2008. وبالفعل سيستقر العجز في 2.4% من الناتج الداخلي الخام دون احتساب هذه المداخيل مقابل نسبة 3.4% التي كانت متوقعة عند إعداد مشروع قانون المالية، مع العلم أن مداخيل الخوصصة قد تقلصت مقارنة مع التوقعات، وأن نفقات المقاصة وتكاليف نفقات الموظفين والتحويلات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد قد تصاعدت، ويرجع الفضل في هذا التطور أساسا إلى الجهود المتواصلة لترشيد النفقات وإلى ارتفاع المداخيل الجبائية إلى غاية شهر شتنبر بنسبة 18.8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

ومن جهة أخرى، تحقق تحسن ملحوظ في مناخ الأعمال وانتعاش مهم في الاستثمار العمومي والخاص، وتنامت مساهمة القطاع المالي في التنمية الاقتصادية، وتواصلت الجهود لتطوير التجهيزات الأساسية، سعيا نحو الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وقد كللت هذه الجهود بتنامي الاهتمام لدى كبريات الشركات العالمية بفرص الاستثمار ببلادنا.

كما تحسنت صورة المغرب لدى المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة بمناخ وفرص الاستثمار لدى المجموعة الدولية، كما تم وضع

سياسات قطاعية تؤمن شروط انطلاقات جديدة للقطاعات المعنية، وبناء أسس عصرية لاقتصاد وطني قادر على أن يشكل في محيطه الجهوي والدولي قاعدة صلبة للإنتاج والاستثمار وتصدير السلع والخدمات، وتم ترسيخ المنهج التشاركي والتعاقدي بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل استغلال مؤهلات المغرب للاستفادة من الفرص التي يتيحها تطور الاقتصاد الدولي في مجالات الاستثمار وتسويق المنتجات واستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.

ووعيا بأهمية التنمية الجهوية، تم الشروع في توطين السياسات القطاعية مجاليا في أفق خلق أقطاب جهوية، ومن شأن هذه الأقطاب أن تمكن من توفير حظوظ خلق الثروات وتوفير فرص الشغل بمختلف مناطق البلاد ضمن تصور منسجم لحكامة ترابية واقتصادية تأخذ بمختلف المؤهلات المحلية، وتفتح المجال للاستفادة من إمكانيات السوق الوطنية والدولية.

انطلاقا إذن من التوجيهات الناجمة عن الإطار المرجعي، واعتبارا لمعطيات المحيط الدولي والوطني وللمنجزات التي تم تحقيقها لحد الآن، ستعمل الحكومة على بلوغ الأهداف المسطرة لها من خلال اعتماد ثلاث أولويات رئيسية، مع التأكيد على أن الأولوية المطلقة تبقى للدفاع عن حوزة الوطن وسلامة المواطنين.

الأولوية الأولى إذن: توفير شروط نمو اقتصادي قوي ومستدام وتأهيل الاقتصاد المغربي لتمكينه من مواجهة تحديات الانفتاح والتنافسية وجعله قاعدة للاستثمار والتصدير، وذلك عبر توسيع وتسريع مسلسل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وإنعاش التنمية الجهوية والترابية.

إنعاش القطاعات الاجتماعية لتقوية تماسك النسيج الاجتماعي الوطني وتلاحم مختلف شرائح المجتمع المغربي وتوفير ظروف الازدهار لها.

إيلاء العالم القروي الأهمية اللائقة به من أجل تأهيله وتدارك الخصاص الذي يعاني منه على مستوى التجهيزات والخدمات الأساسية.

وتندرج هذه الأولويات ضمن التوجيهات الرئيسية التالية:

- تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى للتجهيزات، تعزيزا لتنافسية الأقطاب الجهوية؛

- تحسين تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني أفقيا في المجالات الجبائية والجمركية والتمويلية بهدف الرفع من مستوى النمو الاقتصادي الذي من المنتظر أن يصل إلى 6.8% في السنة المقبلة.

وفي هذا المجال يشمل مشروع قانون المالية لسنة 2008 تدابير تهم إصلاحا ضريبيا يرمي لتخفيض النسب المعمول بها ضمن منظور يستدعي تعاقدا اجتماعيا وأخلاقيا يستند إلى "ميثاق للثقة" بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والجمعيات المهنية من جهة ثانية.

ويهدف هذا الميثاق إلى ترسيخ الممارسات المبنية على الشفافية ومحاربة الغش والتملص الضريبيين وتقليص حجم الاقتصاد غير المنظم، عملا بالمبدأ الدستوري القاضي بمساهمة الجميع، كل حسب طاقته، في تحمل التكاليف العمومية، ومن شأن نجاح الميثاق أن يضمن دعم التنافسية الجبائية تقوية لحظوظ مكونات النسيج الاقتصادي الوطني في جلب الاستثمارات وتنويع الجهاز الإنتاجي وتوسيع قاعدته واختراق الأسواق.

وتندرج هذه المبادرة ضمن تصور للإصلاح الجبائي المقبل سأتحدث عنه لاحقا عند عرض بعض مقتضيات مشروع قانون المالية.

وستحظى المقاولات الصغرى والمتوسطة باهتمام خاص ضمن مجهودات الحكومة لتأهيل الاقتصاد الوطني، اعتبارا للأدوار الاستراتيجية التي تلعبها كمكون أساسي للنسيج الاقتصادي الوطني، وذلك سعيا نحو عصرنتها وتسهيل اندماجها لتقوية قدراتها.

ولتوفير المزيد من الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور شمولي يضمن لها الفعالية اللازمة والمساهمة في تقليص وزن القطاع الغير المنظم، يتم حاليا إعداد مشروع اتفاقية برنامج بين الدولة والاتحاد العام لمقاولات المغرب لتحديث النسيج المقاولاتي مع التمييز، على مستوى المواكبة، بين المقاولات المتوفرة على مؤهلات وطاقات كبيرة للنمو، لمساعدتها على أن تصبح أداة فعالة لغزو الأسواق، والمقاولات التي هي في حاجة أكثر إلى الهيكلة الداخلية لدفع الفائزين إلى المزيد من التقدم وتحسين وضعية باقي المقاولات لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية.

وسيتعزز الاعتناء بالقطاعات الاجتماعية، إذ أن الحكومة تعتبر أن التنمية الاقتصادية لن تكون مجدية إذا لم تواكبها سياسة تضامنية توظف الثروات الناجمة عن ارتفاع الإنتاج في خدمة التطور الاجتماعي لترسيخ تماسك مختلف شرائح المجتمع المغربي وجعلها تنخرط بحماس في مسلسل

التنمية، وتوظفها كذلك في خدمة التنمية المحلية، خاصة لفائدة العالم القروي قصد تأمين التوازن الترابي للبلاد.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص المحور الثاني المتعلق بمرتكزات التنمية الاقتصادية المستدامة، أود التأكيد على أن الهدف الذي نسعى إليه يتمثل في إرساء قواعد نمو قوي ومستدام يتحقق بفضل الرفع من مستوى الاستثمار العمومي والخاص، وتقوية الصادرات ونهج سياسات قطاعية فعالة بمساهمة كل جهات المملكة في إطار مسلسل الانفتاح والاندماج في السوق العالمي، علما أن هذه الدينامية تتطلب تعميق وتوسيع الإصلاحات الهيكلية وكذا الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

إن تكثيف الاستثمارات في بلادنا، والتي عرفت خلال السنوات الثلاث الأخيرة تطورا مهما، حيث فاق معدل الاستثمار 30% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 25% ما بين 2000 و 2002، يتطلب منا الرفع من وتيرة الاستثمار العمومي، وخاصة استثمارات المنشآت العامة، وتحسين مناخ وشروط إنعاش الاستثمار الخاص بهدف الوصول إلى مستوى استثمار وطني يحوالي 31.5 % من الناتج الداخلي خلال السنة المقبلة.

وفي هذا الإطار، سنعطي دفعة جديدة للاستثمارات العمومية التي ستتجاوز لأول مرة في تاريخنا عتبة 100 مليار درهم، وذلك انطلاقا من قناعتنا أن الاستثمار العمومي يشكل أحد أهم عوامل النمو، إذ من شأنه توفير البنيات التحتية اللازمة لمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تعزيز القدرة الاستقطابية للبلاد إزاء الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية والمحلية.

والجدير بالذكر أنه قد تم بذل مجهود خاص فيما يتعلق باستثمارات الميزانية العامة للدولة التي ستصل إلى 36 مليار درهم أي بزيادة 39% مقارنة مع ميزانية السنة الحالية.

وسأقوم لاحقا في سياق العرض حول البعد الجهوي لمشروع قانون المالية، بجرد لأهم المشاريع المدرجة بتمويل من الميزانية العامة للدولة والمنشآت العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

موازاة مع تعزيز الاستثمارات العمومية بكل مكوناتها ستعمل الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري للقطاع الخاص بصفة عامة والمقاولة الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة.

وتهم هذه الإجراءات إنجاز بنيات الاستقبال من مناطق صناعية وأقطاب تكنولوجية وحظائر مهنية ومناطق حرة وقواعد لوجيستيكية، وتعبئة العقار العمومي.

كما تهم تحرير بعض الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص أن يزاولها في ظروف أفضل على مستوى المردودية والجودة، وكذا رفع الاحتكار عن بعض الأنشطة لفتح آفاق جديدة أمام المستثمرين الخواص في هذه القطاعات.

وتهم أيضا مواصلة العمل على إحداث وتعميم المعايير المغربية لضمان جودة المنتوج الوطني والاستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية، وبناء وتجهيز المختبرات والمراكز التقنية لهذه الغاية.

وتهم كذلك تطوير الإطار القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي والإطار المؤسساتي الموكل إليه دعم إنشاء ومواكبة المقاولات، وخاصة منها المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

وتهم اتخاذ مبادرات تحفيزية لتجميع وإدماج المقاولات، ومن ضمنها المقاولات الصغرى والمتوسطة قصد عصرنتها وتقوية قدراتها وتسهيل اندماجها على الخصوص عبر إجراءات ضريبية وتنظيمية كالإجراء الجبائي المتعلق بتقييم عناصر المخزون.

وتشمل كذلك وضع وسائل التمويل الضرورية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة ولتقوية النسيج المقاولاتي ببلادنا، سواء تعلق الأمر بالقروض من خلال تسهيل ولوج التمويلات البنكية، أو برأس المال من خلال تطوير بورصة القيم أو تعهدات مؤسسات تمويل الرساميل.

وتهم أخيرا، وضع نظام ضريبي وجمركي ملائم لمواكبة عمليات الاستثمار ولتحسين تنافسية القطاعات.

إضافة إلى كل هذه التدابير التي تهدف إلى تدعيم القطاع الخاص وإنعاش الاستثمار، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2008 المعروض على أنظاركم تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 35% إلى 30% ومن 39.6% إلى 37% بالنسبة للقطاع المالي، وتخفيض السعر الأقصى لحقوق الجمارك المطبق على استيراد المواد الصناعية من 45% إلى 40%.

كما تم إلغاء مخصصات مؤن الاستثمار فيما يتعلق بالضريبة على الشركات، ويؤدي هذا الإجراء إلى جعل السعر الفعلي الذي تؤديه خصوصا الأبناك والشركات الكبرى يطابق السعر القانوني.

والجدير بالذكر أن هذا الإجراء لن يترتب عنه أي أثر بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تلجأ إلى هذه المخصصات، وهذا ما يجعلها تستفيد فعلا من التخفيض المقترح.

ومما يجب التأكيد عليه كذلك، أن هذه التدابير الجبائية ليست معزولة أو ذات طابع ظرفي بل تشكل عنصرا فعالا في مسلسل دينامية التغيير المتبعة حاليا، وتندرج ضمن مكونات السياسة الاقتصادية وضمن رؤية متوسطة المدى ترمي إلى المضي في خفض العبء الجبائي على المقاولة والأجراء موازاة مع توسيع القاعدة الضريبية.

إن النظام الجبائي الذي نتوخاه وسنعمل من أجله يجب أن يوفق ما بين ضرورة ضمان موارد مالية تمكن الدولة من القيام بمهامها ومتطلبات التنافسية للمقاولة وللاقتصاد المغربي.

وفي إطار هذا المنظور يمكن للدولة أن تساهم عبر بعض الإعفاءات الجبائية في إنعاش وإقلاع بعض القطاعات الحيوية، علما أن هذه الإعفاءات يجب أن تتوقف بعد تطوير هذه القطاعات وبعد الوصول إلى الأهداف التي سطرت من أجلها.

وبناء على هذا المنطلق، يتضمن مشروع قانون المالية مقترحات ترمي إلى مراجعة النظام الضريبي التفضيلي الذي يستفيد منه المنعشون العقاريون الذين يلتزمون في إطار تعاقدي مع الدولة ببناء 2.500 مسكنا اجتماعيا في أجل لا يتعدى خمس سنوات، مع تليين هذا الشرط بحصر عدد الوحدات في 1500 ابتداء من 2008، والعمل على إخضاع هؤلاء المنعشين تدريجيا للنسب الضريبية العادية أساسًا منها الضريبة على الشركات.. إذن هاذ العملية لا تهم الضريبة على القيمة المضافة أو الرسوم إلخ.. تهم الضريبة على الشركات لوحدها معناه الضريبة على الأرباح.

وهكذا فإن التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2008 تكرس رغبة الحكومة في العمل على عصرنة نظامنا الجبائي حتى يتمكن من مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، علما أن هدف التخفيف من العبء الجبائي يبقى حاضرا، وذلك بتخفيض أسعار الضرائب تدريجيا موازاة مع توسيع القاعدة الجبائية اعتبارا لمستلزمات العدالة الجبائية.

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة تصور تدريجي بالنسبة للخمس سنوات المقبلة، نعطي الانطلاق هذه السنة لتخفيض الضريبة على الشركات لأن هناك التزامات عبرت عنها كل الأحزاب السياسية في برامجها، وهذه ضريبة دائما نتكلم عليها ولا نطبقها، أعتقد بأنه حان الوقت اليوم في إطار المسؤولية وفي إطار التنافسية وفي إطار الالتزام أن نعطي الانطلاقة لتحسين الضريبة على الشركات بالطريقة التي تم اقتراحها، علما بأنه الضريبة على الدخل سيتم العمل بتخفيضها انطلاقا من قانون المالية ل 2009 في اتجاه الوصول إلى ضغط ضريبي يمر من 42% إلى 38% في أفق 2012، وكذلك من المستوى المعفى من 24.000 درهم إلى 30.000 درهم في أفق 2012، وهذا انطلاقا من شيئين: الشيء الأول بالطبع هذا يساعد على تحسين الدخل بالنسبة للأجراء، لكن وأساسا يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها النسيج الاقتصادي المغربي، نوعية الاستثمارات المنجزة التي تسعى أكثر، وهي في حاجة أكثر إلى التأطير، وهي في حاجة أكثر إلى اليد العاملة المؤهلة، معنى هذا أن مستويات الدخل أو مستويات الأجور سترتفع، وهذا يعني أنه سيكون ضغط على مستوى المقاولات يجب أخذه بعين الاعتبار ويجب إدراجه في إطار تحسين التنافسية الجبائية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

نفس التوجه بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، كان هناك نقاش مفتوح وفعال وإيجابي حول مسألة تطبيق نسبة خاصة بالمقاولات الصغرى، وكان هذا ضمن كل برامج القوى السياسية في إطار الحملة الانتخابية، لكن ما نعمل عليه الآن هو إعادة النظر في طبيعة مفهوم المقاولة الصغرى والمتوسطة ببلادنا لأنه آن الوقت لتحيينه، وانطلاقا من هذا التحيين سنعمل في إطار الإصلاح الضريبي، إصلاح الضريبة على الشركات إدماج مفهوم المقاولة الصغرى والمتوسطة.

ونفس الشيء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة صرح السيد الوزير الأول في إطار التصريح الحكومي على التزام الحكومة للوصول إلى التخفيض من 20 إلى 15% بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وهذا الالتزام سنعمل على تطبيقه في إطار تدريجي، وفي إطار كذلك توسيع القاعدة الجبائية لبلادنا، علما بأن الجانب المتعلق بالضريبة المباشرة هي التي تشكل اليوم القوة الأساسية فيما يخص الدخل بالنسبة للموارد الحكومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بهدف الرفع من وتيرة النمو، تواصل الحكومة كذلك العمل بالمقاربة التشاركية ومسلسل تحديد وإنجاز استراتيجيات قطاعية فاعلة في إطار منظور شمولي كفيل بتوضيح الرؤى بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين وإعطاء نفس جديد لدينامية الاستثمار والتنمية.

إن المقاربة التشاركية لضبط العلاقات بين السلطات والمنشآت العامة من جهة والمستثمرين الخواص من جهة أخرى تكتسي بالنسبة للحكومة طابعا مؤسسيا وهيكليا، وسنحرص على تدعيمه نظرا لنجاعته وفعاليته.

وفي هذا الإطار، تم وضع استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى بالنسبة للقطاعات الواعدة التي يتمتع فيها المغرب بميزات تنافسية واضحة لتأمين الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية، وذلك من خلال مخطط "انبثاق" الخاص ببعض فروع الصناعة والخدمات، واستراتيجية "الإدارة الإلكترونية" بالنسبة لقطاع الإعلاميات ورؤية 2010 بالنسبة للسياحة، ورؤية 2015 بالنسبة للصناعة التقليدية "ومخطط رواج بالنسبة للتجارة.

وستعمل الحكومة على الرفع من وثيرة إنجاز البرامج المرتبطة بالاستراتيجية القطاعية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في مجال التشغيل والتنمية.

ومن المنتظر أن تبرز القطاعات الكيماوية وشبه الكيماوية وضمنها مشتقات الفوسفاط والأدوية كأنشطة واعدة في المستقبل القريب، كما تم الشروع في تنفيذ مخطط استراتيجي لتمكين المكتب الشريف للفوسفاط من تعزيز دوره في مجال الإنتاج والتشغيل والتصدير.

وفي نفس السياق، ونظرا للعجز الذي يعاني منه القطاع الفلاحي وللطابع الهيكلي لهذا العجز أعطت الحكومة الإشارة لانطلاق دراسة تمتد عبر خمسة أشهر بتمويل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد وضع استراتيجية شمولية ترمي إلى تأهيل قطاع الفلاحة والرفع من مردوديته وتامين مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد، أخذا بعين الاعتبار الظروف المناخية والتطورات المرتقبة الناتجة عن تنفيذ اتفاقيات التبادل الحر وضمان دخل مستقر للساكنة القروية.

كما يتعين اعتماد نفس المقاربة بالنسبة لقطاع الصيد البحري للتمكين من استغلال الطاقات الهائلة التي يختزنها مجالنا البحري في اتجاه تقوية اندماجه والرفع من قيمته المضافة.

وبخصوص ميدان الطاقة الذي تمثل فيه الفاتورة البترولية عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، فسيتم وضع آليات عملية ترمي إلى تقليص التبعية للتوريدات الخارجية وضمان الأمن الطاقي للبلاد وتحرير قطاعي الكهرباء والمواد النفطية وتكثيف عمليات البحث عن البترول واستعمال مختلف مصادر الطاقة المتجددة والرفع من الفعالية الطاقية والعمل على الإدماج التدريجي للشبكة الوطنية للغاز والكهرباء في محيطها الجهوي، مما سيمكن هذا القطاع كذلك من فتح فرص استثمار جديدة.

وقد تم بفضل هذه المقاربة الجديدة استقطاب العديد من الشركات ذات الصيت العالمي في ميادين مثل السياحة وصناعة الطائرات والسيارات والإلكترونيات والخدمات المنقولة التي ستمكن بلادنا من دخول حقل التكنولوجيات الجديدة المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية من بابه الواسع وتوسيع مجالات التشغيل والإنتاج والتصدير.

وسنعمل في مجال المنشآت العامة على فتح رأسمال المؤسسات العمومية التي تعمل في قطاعات استراتيجية لجعلها أداة لتنفيذ سياسة الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية مع تقوية وجودها على الساحة الإقليمية والدولية.

ومواكبة لعمليات التدبير العقلاني ولبلوغ نفس الأهداف سيوضع برنامج عمل يومي إلى تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ضوء الإطار المؤسساتي الجديد المتعلق بالتدبير المفوض، نظرا للامتيازات التي توفرها هذه الشراكة للقطاع العام بجميع مكوناته.

ومن المعلوم أن الجماعات المحلية قد أصبحت تلجأ بكثافة إلى هذه المقاربة فيما يتعلق على الخصوص بأنشطة توزيع الماء والكهرباء، والنقل الحضري والنظافة.

كما سيتم تعزيز دور الرافعة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنعاش الاستثمارات الخاصة بالقطاعات الحيوية.

لهذه الغاية فإن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة يحتوي على الإجراءات والأغلفة المالية اللازمة لتفعيل هذه الاستراتيجيات، ومنها على الخصوص:

-دعم مالي بمبلغ 800 مليون درهم لفائدة قطاع السياحة، منه 15 مليون درهم برسم الإنعاش السياحي و 200 مليون درهم كمساهمة لإنجاز البنيات التحتية الخارجية لمحطات المخطط الأزرق؛

- اعتمادات مالية مهمة لمواكبة إنجاز العمليات المتعلقة ببرنامج "انبثاق" ومنها قطاع الخدمات المنقولة بمبلغ 250 مليون درهم، وقطاع السيارات بمبلغ 500 مليون درهم؛

- غلاف مالي بمبلغ 100 مليون درهم موجهة لإحداث صندوق ضمان لتحفيز البحث والابتكار في قطاع التكنولوجيات الجديدة وإنعاش صادراته؛

- غلاف مالي في حدود 50 مليون درهم لإعطاء الانطلاقة الفعلية لبرنامج "رواج" الرامي إلى تحديث مجالات التسويق على مستوى المراكز الحضرية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين، وسيتم رفع هذا الغلاف إلى 200 مليون درهم ابتداء من 2009؛

- رفع الاعتمادات المخصصة للصناعة التقليدية بنسبة 25%، كما سيستفيد هذا القطاع من برنامج تحدي الألفية بمبلغ 880 مليون درهم خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك قصد تأهيله وتقوية بنيته.

السيد الرئيس،،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الرفع من مستوى النمو الاقتصادي في بلادنا يستوجب أيضا متابعة مسلسل انفتاح بلادنا على محيطها الجهوي والدولي الذي يتطلب تقوية قدراتنا التصديرية والرفع من تنافسية منتوجاتنا.

ولتشجيع قطاع التصدير وتوسيع قاعدة المصدرين ستعمل الحكومة -التي وضعت إشكالية العجز التجاري من بين أولوية الأولويات- ستعمل الحكومة إذن على تعميم الشراكة وتنظيم العلاقة بين الدولة والتنظيمات المهنية القطاعية والفاعلين الاقتصاديين في إطار تعاقدي، وعلى أساس دفاتر تحملات تحدد الالتزامات والأهداف التي يجب تحقيقها.

ولهذه الغاية، اتخذت الحكومة الإجراءات الرئيسية التالية:

- تعزيز دور المكتب الشريف للفوسفاط، والرفع من طاقته الإنتاجية عبر استثمارات ستفوق 41 مليار درهم في أفق 2015، مما سيمكن من مضاعفة إمكانياتنا من تصدير الفوسفاط ومشتقاته؛

- عقد اتفاقيات ذات أبعاد استراتيجية مع بعض الشركات العالمية، وآخر مثال هو شركة رونو-نيسان؛

-عقد اتفاقيات برامج مع بعض القطاعات كالنسيج والألبسة والجلد وتكنولوجيات الإعلاميات قصد الرفع من قدراتها التصديرية؛

-إنشاء المناطق الحرة للتصدير وإحداث قواعد لوجستيكية وقواعد للتصدير؛

مصاحبة المصدرين في البحث عن أسواق جديدة وتحسين التأمين على صادراتهم ومشاركتهم في المعارض الدولية.

وسنواصل مسلسل تحرير التجارة الخارجية في إطار التزامات المغرب الدولية، والتي تتميز بالخصوص بدخول اتفاقيتي التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حيز التنفيذ، واتفاقية أكادير خلال السنة الحالية إلى جانب مواصلة تنفيذ الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما أننا سنواصل كذلك العمل في اتجاه تحرير الخدمات، وذلك بتدعيم التطور الإيجابي الذي عرفته صادرات هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة.

وعلاوة على ذلك، وبعد دخولنا في غشت المنصرم في مرحلة جديدة لتحرير حساب رأس المال لمعاملاتنا مع الخارج، سنعمل على مواصلة مسلسل الانفتاح وتسهيل المساطر بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، مع العمل على توفير الشروط الكفيلة بإنجاح الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتطلب الرفع من مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى المضي قدما في مسلسل الإصلاحات الهيكلية مع تسريع وتيرتها، ومن ضمنها إصلاح القطاع المالي والإدارة والعدل.

لقد خضع القطاع المالي لإصلاحات عميقة ونوعية وإعادة تأهيل مكنته من القيام بدور أكثر فعالية في تمويل الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، وستواصل الحكومة العمل على توطيد استقرار وملاءمة هذا القطاع بشقيه العمومي والخاص.

ففيما يخص القطاع البنكي العمومي، بعد الانتهاء من إعادة هيكلة مؤسسة القرض العقاري والسياحي، ستولي الحكومة الأولوية للإصلاح المؤسساتي للقرض الفلاحي للمغرب، حيث سترتكز الجهود أساسا على الفصل بين الأنشطة التجارية للمؤسسة، وتلك التي تقوم بها في إطار المهام المنوطة بها من طرف الحكومة، والتي تتطلب دعما ماليا. ويهدف هذا الفصل إلى تقوية البنية المالية ونظام تسيير هذه المؤسسة

ليتناسق مع مقتضيات التشريعات والنصوص التنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي حتى تتمكن من القيام بدور أكثر فعالية في تمويل القطاع الفلاحي والعالم القروي.

كما بصدد تعميق إصلاحات القطاع البنكي ككل فسينصب العمل أساسا على تقوية مناعته واستقراره وتعزيز شفافيته وتأهيل إطاره المحاسبي بإعمال الضوابط والمواصفات الدولية.

وفيما يخص سوق الرساميل، ستعمل الحكومة على إغناء منظومتنا المالية بأدوات وتقنيات جديدة للتمويل وتدبير المخاطر المالية وتطوير استعمالها عن طريق التسنيد والسوق لأجل.

ولتعزيز هذه التطورات والإصلاحات ستعمل الحكومة على بلورة بعد استراتيجي جديد للقطاع المالي المغربي بهدف جعل مدينة الدار البيضاء مركزا ماليا جهويا يعزز تنافسية قطاع الخدمات.

ويتواصل من جهة أخرى إصلاح نظام التقاعد لتأمين ديمومته وتشجيع الادخار طويل الأمد والعمل على استبدال الصناديق الداخلية للتقاعد للمنشآت العامة بالانخراط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

ولتحديث نظام الوقاية من المخاطر البنكية، سيتم إحداث مركز سيتولى تدبيره جهاز مستقل تابع للقطاع الخاص تحت إشراف بنك المغرب.

أما فيما يخص قطاع العدل، فوعيا بالدور المحوري للقضاء في ضمان حقوق المتقاضين وتعزيز ثقة الشركاء في بلادنا وتقوية جاذبيتها، ستعطى الأولوية – كما أشار إلى ذلك السيد الوزير الأول في التصريح الحكومي- لإصلاح الجهاز القضائي بهدف تقوية فعاليته واستقلاليته والرفع من المستوى المهني للقضاة، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالته بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثامنة، حيث أكد جلالته أنه لن يكتمل أي إصلاح إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله ودعم استقلاله وتحقيق الأمن القضائي وسيادة القانون، كما أكد على العزم على الإعداد التشاوري الواسع والمتخصص لميثاق وطني مضبوط للتغيير العميق والشامل للقضاء.

ومن هذا المنطلق، سيتم التركيز على تحديث الترسانة القانونية وتكثيف تجهيز المؤسسات القضائية بالوسائل البشرية والمادية وتكوين القضاة والموظفين والأعوان القضائيين لتسريع وتيرة إصدار الأحكام وتنفيذها واستعمال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لتأمين الشفافية اللازمة حول سير الملفات.

ودعما لمجهودات وزارة العدل، ستعزز الموارد المخصصة لها في إطار مشروع الميزانية لسنة 2008 ب 10.6%.

إن رفع وتيرة النمو يستلزم كذلك ضمان الاستقرار الماكرو اقتصادي الذي يعتبر مكسبا يجب الحفاظ عليه، إذ أنه لا يمكن تصور نمو اقتصادي مستدام خارج إطار ماكرو اقتصادي متوازن.

وهكذا، فإن مشروع قانون المالية حرص رغم الإكراهات والظرفية الدولية الصعبة على حصر عجز الخزينة في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، مما سيمكننا من الحد من الحاجيات التمويلية للخزينة، وبالتالي خلق شروط ملائمة لتمويل المقاولات المغربية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

موازاة مع الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تسريع وتيرة التنمية وتنويع مصادر الإنتاج وخلق أقطاب جهوية فاعلة، فإننا عازمون على إعطاء دفعة جديدة لإنعاش القطاعات الاجتماعية التي تستأثر بأكثر من 50% من ميزانية الدولة، وذلك من خلال إصلاح قطاع التعليم والتكوين، وتوسيع مجال التغطية الصحية والاجتماعية، والتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والتهميش، وإنعاش التشغيل والحفاظ على القدرة الشرائية والسكن الاجتماعي.

وفي هذا الاتجاه وفي ما يخص التعليم فإن الحكومة عازمة على تحقيق قفزة نوعية في سنة 2008 لمسلسل استكمال أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ويشمل برنامج هذا القطاع برسم السنوات المتبقية من عشرية الإصلاح عددا من العمليات الكمية والنوعية الرامية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استكمال تعميم التعليم وتوسيع قاعدته؛
- الحد من ظاهرة الهدر المدرسي؛
- تحسين جودة التعليم عبر تعزيز الاستثمار في التكوين والتدريس وتنمية الوسائل البيداغوجية؛
- تعزيز مشاركة قطاع التعليم الخاص في إنجاز أهداف الإصلاح؛
- مضاعفة وتيرة التكوين المهني لتنمية الكفاءات وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل، وذلك عبر إنشاء مؤسسات للتكوين المهني

داخل المناطق الصناعية لتأهيل اليد العاملة ومراجعة مسارات التكوين وتحيينها لتتلاءم مع حاجيات المقاولة؛

– تعزيز نظام الحكامة واللاتركيز عبر تنمية علاقة التعاقد بين القطاع والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وفي هذا الاتجاه ستتواصل كذلك برامج محو الأمية التي حققت نتائج مهمة مع إقرار التعليم غير النظامي لفائدة الأطفال.

وقد بلغت الاعتمادات المرصودة لفائدة قطاع التربية والتكوين 37.9 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 9.7% مقارنة مع سنة 2007 مع إحداث 5.900 منصب مالي جديد من أجل مواكبة الإصلاحات التي يعرفها هذا المجال.

وفي مجال التغطية الصحية، ستعمل الحكومة، بالإضافة إلى توسيع بنيات الاستقبال الاستشفائية العمومية وإصلاحها والرفع من مواردها الذاتية وجودة خدمتها، خاصة بالعالم القروي إلى تفعيل الأنظمة التي تم إقرارها لهذا الغرض، وستكون سنة 2008 سنة لوضع نظام للمساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المحتاجين.

كما سيتم تعميم التغطية الصحية الأساسية لفائدة فئات أخرى، خاصة منها الطلبة الجامعيين، حيث سيمكن ذلك في أفق 2009 من ضمان تغطية صحية لفائدة أكثر من 80% من المواطنين.

أما فيما يخص المجهود المالي لفائدة قطاع الصحة، فقد بلغت الميزانية المخصصة لهذا القطاع ما قدره 8.2 مليار درهم أي بزيادة 10.4% مقارنة مع هذه السنة. وفي مجال التغطية الاجتماعية كذلك ستتواصل معالجة إشكالية التقاعد لتلافي تعريض صناديق التقاعد إلى أزمات حقيقية تهدد توازنها وديمومة خدماتها لفائدة المتقاعدين على المدين القصير والمتوسط.

وفي هذا الإطار تمت تسوية العلاقات المالية للدولة مع الصندوق المغربي للتقاعد، حيث تم أداء كل المتأخرات المستحقة له، والتي بلغت أكثر من 11 مليار درهم، كما أصبحت تحويلات ميزانية الدولة لفائدة هذا الصندوق تتم بشكل منتظم، حيث من المنتظر أن تصل برسم سنة 2008 إلى 10.9 مليار درهم أي بزيادة 6.4% مقارنة مع هذه السنة ومضاعفتها ب 3.4 مرات مقارنة مع 2002.

كما تعمل الحكومة على تسوية وضعية الصناديق الداخلية لبعض المؤسسات العمومية وإدماجها في النظام الجماعي لتأدية رواتب التقاعد، ومنها صندوق التقاعد الداخلي للمكتب الشريف للفوسفاط.

ومن جهة أخرى، تقع التنمية البشرية ومحاربة الفقر والإقصاء في صلب السياسة الاجتماعية للحكومة.

وقد أبانت سياسة محاربة الفقر المتبعة عن نجاعتها، حيث تراجع بشكل ملموس عدد السكان المغاربة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من 19% سنة 1998 إلى 11% سنة 2006. وتندرج – كما تعلمون – في هذا الإطار، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ومنذ انطلاق هذا الورش المجتمعي الهام، تم إلى غاية شتنبر 2007 إنجاز أكثر من 12.000 مشروع غطى كل القطاعات الحيوية من التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية والأنشطة المدرة للدخل وتقوية الكفاءات والقدرات المحلية.

وإجمالا، فقد بلغت تلكفة هذه المشاريع ما يناهز 6.7 مليار درهم ساهمت المبادرة فيها ب 3.8 مليار درهم، مما يبرهن على مدى دور الرافعة الذي تلعبه المبادرة لتعبئة موارد إضافية هامة، ولقد خصص برسم 2008 للمبادرة المذكورة مساهمة للميزانية العامة تقدر ب 1.2 مليار درهم.

لقد كان للسياسة المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية مفعول مباشر في تحسين وضعية التشغيل، وذلك بفضل السياسات القطاعية المتبعة للنهوض ببعض الأنشطة ذات الأولوية، وإعادة النظر في ظروف ومسالك التكوين، وانطلاق الأشغال في الأوراش الكبرى في مجال البنيات التحتية والتهيئة العمرانية والسكن الاجتماعي، وكذلك المقاربات المبتكرة في إطار برنامج "تأهيل" و"إدماج" و "مقاولتي" و "التكوين بغرض الإدماج"، مفعول مباشر في تحسين وضعية التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة إلى اقل من 10% سنة 2006.

كما أن الاستراتيجيات القطاعية والمبادرات المتخذة لإنعاش دينامية الاستثمار والإنتاج ستمكن من الرفع من وتيرة إحداث مناصب الشغل المنتجة وتقليص معدل البطالة ليصل إلى 7% كما صرح به ذلك السيد الوزير الأول في إطار التصريح الحكومي .

وستواصل الحكومة إنجاز المبادرات المتعلقة بتكوين 15 ألف مهندس سنويا في أفق 2012 وستعمل كذلك على الرفع من هذه الوثيرة، و10.000 مختص في العمل الاجتماعي، و3300 طبيب في أفق 2020 تلبية للحاجيات المتصاعدة الناجمة عن انتعاش النشاط في القطاعات الإنتاجية والخدماتية الواعدة وعن تفعيل السياسة الاجتماعية الجديدة، مما سيمكن من تقليص نسبة البطالة بين حاملي الشهادات.

وفي مجال السكن، ومن أجل استدراك العجز المسجل في هذا الميدان، ستعمل الحكومة من جهة على توسيع العرض بتسريع وتيرة الإنجاز والتحكم في التكلفة وتعبئة العقار العمومي وتبسيط مساطر التعمير والبناء، ومن جهة أخرى، ستواصل دعم السكن الاجتماعي من خلال ضمان القروض التي تمنحها الأبناك للأشخاص ذوي الدخل المحدود وغير القار لاقتناء السكن عبر تدخل صندوق فوكاريم.

وبالتوازي مع بناء السكن الاجتماعي، يتم تنفيذ برامج لمعالجة إشكالية السكن غير اللائق والمساكن الآيلة للسقوط بالإضافة إلى القضاء على مدن الصفيح في أفق 2010.

وفي هذا الإطار، تبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج مدن بدون صفيح حوالي 21 مليار درهم بدعم عمومي يقدر ب 8 مليار درهم، يخص هذا البرنامج 83 مدينة و 280.000 عائلة، ويهدف إلى إنجاز 183.000 وحدة اجتماعية في أفق 2008، وإزالة أزيد من 40.000 دور صفيح. وقد بلغت اعتمادات الاستثمار المرصدة لفائدة القطاع برسم سنة 2008 حوالي مليار و700 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السكن الاجتماعي سوف يعرف دينامية جديدة على مستوى كل جهات المملكة، وذلك من خلال خفض سقف الوحدات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية من 2.500 وحدة إلى 1.500.

وتأكيدا للسياسة الاجتماعية للحكومة، وطبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله قصد تعزيز البعد الاجتماعي لمشروع قانون المالية، وبناء على الدروس المستخلصة من التجربة الحالية للسكن الاجتماعي التي أبانت أن النظام الجاري به العمل لا يمكن من استفادة صغار ومتوسطي المنعشين العقاريين وتركيز أكثر من 85% من الإنتاج في ثلاث جهات فقط، بالإضافة إلى تسجيل ممارسات لا تحترم الثمن المرجعي المحدد، سيتم إحداث منتوج سكني جديد لفائدة الأسر الأكثر فقرا، والتي لا يتعدى دخلها الشهري 2800 درهم أي 1.5 كحد أدنى للأجور.

وسيستفيد هذا المنتوج من الإعفاء الضريبي الكامل، ومن الأسبقية في الاستفادة من تعبئة العقار العمومي والتجهيز بثمن التكلفة، وتهم هذه المشاريع إنجاز برامج سكنية مندمجة بالوسط الحضري والقروي بثمن بيع محدد لا يتعدى سقف 140.000 درهم للشقة بمساحة تتراوح ما بين 50 و 60 مترا مربعا، وتهم هذه الإجراءات البرامج السكنية التي تتضمن 500 شقة فما فوق بالوسط الحضري و 100 شقة بالوسط القروي، على أن يتم إنجازها في أجل خمس سنوات.

وفي مجال الحفاظ على مستوى المعيشة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، تواصل الحكومة السهر على التحكم في نسبة التضخم الذي من المنتظر أن لا يتجاوز 2% برسم سنة 2008، كما تسهر على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لتوفير مواد ذات جودة عالية وبتكلفة أقل، مع توفير الاعتمادات اللازمة لتمكين صندوق المقاصة من حصر أثمنة بيع بعض المواد الأساسية للعموم في مستويات أقل من تكلفتها الفعلية.

والجدير بالذكر كذلك أن تحملات المقاصة قد تفاقمت بسبب الارتفاع الهام للأسعار الدولية للمحروقات وبتوسيع الدعم إلى الدقيق العادي للحفاظ على أسعار بيع الخبز، حيث ستبلغ التحملات هذه السنة 15 مليار درهم وستقفز إلى 20 مليار درهم برسم السنة المقبلة.

إن الحجم الذي بلغته هذه التحملات يستلزم إعادة النظر في المقاربة الحالية المبنية على تعميم الاستفادة من الدعم على جميع السكان دون اعتبار وضعهم الاجتماعي، واعتماد مقاربة جديدة مبنية على استهداف أفضل للفئات الأكثر حاجة إلى الدعم، واستعمال الإمكانيات المالية التي سيتم توفيرها أو لا يتم توفيرها في هذا الصدد في تغطية عمليات ذات جدوى بالنسبة للفئات المعوزة، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الضعيفة.

إن الهدف بالطبع هو المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود، ويجب أن يتوجه هذا الدعم لهذه الفئة.

وفيما يخص الحبوب، ونظرا للظرفية الحالية المتميزة بتقلبات الأسعار على الصعيد العالمي، وعدم استقرار الإنتاج الوطني بسبب الظروف المناخية، فإن الحكومة عملت على تعزيز المخزون لضمان التزويد العادي للأسواق الوطنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتناول المحور الرابع تأهيل العالم القروي ومحاربة آثار الجفاف:

وفي هذا الصدد أود التأكيد أن تأهيل العالم القروي وضع من بين أولويات العمل الحكومي، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات كفيلة بضمان انخراط كل جهات المملكة عامة والعالم القروي خاصة في دينامية النمو

عبر تسريع وتيرة ولوج الساكنة القروية إلى التجهيزات والخدمات الأساسية ومحاربة آثار الجفاف.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف خصصت الحكومة برسم سنة 2008 غلافا ماليا إجماليا في إطار ميزانية الدولة يقدر ب 9.4 مليار درهم مقابل 8.3 مليار درهم سنة 2007 أي بزيادة نسبتها 13.2% بالإضافة إلى مبلغ 3 ملايير درهم برسم ميزانية المنشآت العامة، وبذلك فإن حجم الاعتمادات الإجمالية المرصدة لفائدة العالم القروي سيصل إلى 12.4 مليار درهم، علما أن مشروع القانون المالي المعروض على أنظاركم أدرج تعديلا بإجماع السادة النواب لدعم صندوق التنمية القروية بغلاف مالي إضافي يصل إلى 200 مليون درهم.

تهتم التجهيزات الأساسية ببرامج الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والرفع من وتيرة إنجاز المسالك القروية من 1500 كلم إلى 2000 كلم قصد الرفع من نسبة فك العزلة عن الساكنة القروية إلى 80% في أفق 2015 عوض 55% حاليا، مع العمل على تعميم الولوج إلى خدمات الهاتف بالعالم القروي في أفق 2012. ويبلغ المجهود المالي المرصد للتجهيزات الأساسية بالعالم القروي برسم سنة 2008 ما يزيد عن 4.6 مليار درهم ضمن ميزانية الدولة والمنشآت العامة.

ومن أجل تعميم التمدرس بالعالم القروي، ستتم مواصلة إنجاز برنامج تأهيل 200 مؤسسة تعليمية سنويا وتجهيزها وربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء وبشبكة التطهير وإنجاز مؤسسات جديدة وتوسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وإحداث مراكز للتكوين بالتدرج المهني لفائدة أبناء الفلاحين وانطلاق تجربة جديدة في محاربة الهدر المدرسي بالعالم القروي، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة العامة لتمدرس الفتيات ما بين 6 و 11 سنة برسم 2008 بالعالم القروي 88%، وقد رصد لهذا الغرض مبلغ 1.8 مليار درهم مقابل 1.5 مليار درهم سنة 2007 أي بزيادة 16%.

ومن أجل الارتقاء بالمستوى الصحي لساكنة العالم القروي، سيتم تعزيز الشبكة الصحية الأولوية، وذلك بالشروع بالعمل في 186 مركز صحي قروي جديد خلال سنة 2008، وكذا تكثيف الخدمات المقدمة في إطار البرامج المتعلقة بالتلقيح والصحة الإنجابية والتخطيط العائلي وصحة الطفل ومراقبة الأوبئة ومحاربة الأمراض وحماية ومراقبة الصحة في الوسط البيئي، وقد رصد لهذه الغاية مبلغ 1.2 مليار درهم مقابل 870 مليون درهم سنة 2007 أي بزيادة نسبتها 38%.

كما سيتم تسريع إنجاز برامج محاربة الفقر بالوسط القروي المرتبطة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تم في هذا الإطار إنجاز 4000 مشروع استفاد من مساهمة المبادرة بمبلغ يناهز مليار درهم مع إعطاء الأولوية للأنشطة المدرة للدخل، حيث تم رصد مبلغ 200 مليون درهم لتعزيز قدرات جمعيات القروض الصغرى وتكثيف تدخلها في العالم القروي، وبرسم سنة 2008 سيتم تعزيز الإمكانيات المخصصة من طرف المبادرة بالعالم القروي بمبلغ 403 مليون درهم.

كما يعمل الإنعاش الوطني على تنشيط الشغل عبر تنمية التشغيل الجماعي بواسطة استثمارات تعتمد على الاستعمال الكثيف لليد العاملة لإنجاز الأشغال المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات قصد محاربة البطالة والهجرة القروية، ولتسهيل مشاركة السكان في التنمية، وبلغت الاعتمادات المرصدة برسم سنة 2008 لهذه الغاية بالعالم القروي 620 مليون درهم التي ستمكن من إحداث 9.329.000 يوم عمل.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك تم الشروع في إعداد استراتيجية لإصلاح قطاع الفلاحة ووضع منظور متجدد يرمي إلى تنمية الأنشطة الفلاحية الواعدة المنتجة لمواد موجهة للتصدير أو لتلبية الحاجيات الداخلية بالأساس عبر تثمين استعمال الأراضي الفلاحية والموارد المائية وتعزيز المكننة والتكوين وتقوية المنظمات المهنية والتعاونيات الفلاحية وكذا تسهيل الولوج إلى التمويل.

وموازاة مع ذلك ستعمل الحكومة على تنمية الري الصغير والمتوسط وتعزيز صيانة شبكات الري مع تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الفلاحي.

وتتواصل محاربة آثار الجفاف عبر حماية الماشية وإغاثتها بدعم أعلاف الماشية واستصلاح المناطق الرعوية وزرع الشجيرات العلفية، وكذا تكثيف عمليات حماية القطيع ضد الأمراض المعدية وتحسين توريد الماشية من خلال اقتناء شاحنات صهريجية وتهيئة نقط التزود بالماء وضمان تزويد السوق الداخلي ببذور الحبوب المختارة وتزويد الساكنة القروية المتضررة بالماء الشروب.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الحكومة قد اتخذت عدة إجراءات قصد مواجهة آثار الجفاف الذي عرفته بلادنا، وتهم هذه الإجراءات

الحفاظ على الثروة الحيوانية من خلال دعم أسعار الأعلاف المركبة والتأطير الصحي والتزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة المناطق المتضررة، وكذا مصاحبة تمويل الفلاحين الصغار، وتبلغ تكاليف هذه الإجراءات بما فيها التدابير الجمركية ما مجموعه 2 مليار درهم.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك؛ سيتعزز تمويل القطاع بفضل تنامي قدرات القرض الفلاحي للمغرب بعد إصلاحه.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

أود الآن التطرق إلى المحور الخامس المتعلق بالبعد الجهوي لمشروع قانون المالية.

إن هدف الرفع من وتيرة النمو في بلادنا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز مساهمة جميع جهات المملكة، وهكذا فإن منظور الحكومة فيما يخص التنمية الجهوية والترابية له أبعاد مرتبطة بالغايات التالية:

— تحقيق نمو متوازن ومنسجم لمجموع التراب الوطني؛

— تقوية الطاقة الاستقطابية الجهوية من خلال مخططات مندمجة وتكوين أقطاب للتنافسية لتكثيف استغلال مؤهلات كل من الجهات؛

— تعزيز القرب الاجتماعي وتطوير النخب المحلية وتأمين استقرار السكان جهويا؛

وتندرج ضمن هذا الإطار ثلاث مبادرات أساسية:

— إحداث أقطاب للتنمية مستندة إلى إنجاز أوراش كبرى في مختلف أرجاء المملكة، ومنها على الخصوص إحداث مراكز حضرية جديدة ستستفيد من وعاء عقاري يفوق 8.000 هكتار؛

— دعم الهيآت الثلاث التي تم إحداثها لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من شمال المملكة وجنوبها وشرقها التي ستستفيد برسم سنة 2008 بغلاف مالي إضافي يقارب 600 مليون درهم؛

— إيلاء التوازنات البيئية عناية خاصة نظرا لارتباطها الوثيق بمستلزمات التنمية المستدامة وبنوعية عيش المواطنين، وذلك من خلال التدبير المسؤول للموارد المائية، وتقليص التلوث الناجم عن المياه العادمة ومعالجة النفايات المنزلية، ومحاربة التصحر، والحفاظ على الغلاف النباتي والغابوي والتنوع الحيواني. وينتظر من الجماعات المحلية أن تقوم بدور أساسي في هذا المجال.

ويتواصل في هذا الإطار، تنفيذ مخطط وطني للتطهير السائل ولمعالجة المياه العادمة قصد رفع نسبة التطهير السائل إلى 60% وتخفيض حجم النفايات المضرة للبيئة ب 80% في أفق 2015، وانطلق من جهة أخرى، إنجاز البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية قصد تنظيف المدن الكبرى ورفع نسبة جمع النفايات من 70% إلى 90% في أفق 2020. وقد رصدت ميزانية الدولة لهذين البرنامجين برسم سنة 2008 غلافا ماليا قدره 450 مليون درهم.

وقد تجلى الاهتمام المتزايد بالتنمية الجهوية، المستند إلى الحرص على ترسيخ أسس الديموقراطية المحلية، والذي ما فتئ يتعزز في العديد من المبادرات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- إعداد نظام ضريبي محلي جديد يتسم بالبساطة والمردودية من حيث المساطر والإجراءات، وعدد الضرائب والرسوم وعدد الأسعار المعمول بها، ومن المنتظر أن يدخل هذا النظام الذي تم التصديق عليه من طرف مجلسي البرلمان حيز التنفيذ ابتداء من السنة المقبلة؛

2- العمل على تعميم مقاربة الشراكة لتأمين التنسيق اللازم بين كل الأطراف المتدخلة على المستوى المحلي من مصالح حكومية وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني، وبالتالي تأمين الاستعمال الأمثل للموارد المتوفرة لديها ماديا وبشريا؛

وترمي المقاربة التعاقدية إلى تسريع وتيرة تجهيز الجماعات بالبنيات التحتية الضرورية لتحسين ظروف عيش السكان وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

3- إعطاء نفس جديد لسياسة اللاتركيز من خلال تعزيز دور الممثليات المحلية للوزارات بتوسيع دائرة صلاحياتها وإبرام عقود بين الإدارات المركزية للوزارات والمصالح الخارجية التابعة لها بغية تحديد التزامات كل من الطرفين المتعاقدين في أفق إنجاز برامج معينة وتحقيق نتائج ملموسة؛

4- تعديل تصنيفات الميزانية قصد إدماج العنصر الجهوي ضمن الرموز المرجعية للاعتمادات المفتوحة ابتداء من قانون المالية لسنة 2006 بالنسبة لميزانية الاستثمار وسنة 2007 بالنسبة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة.

ومن شأن إدماج الرمز الجهوي في ميزانية الاستثمار، إبراز البعد الجهوي لهذه الميزانية إلى جانب الأبعاد الإدارية والاقتصادية والوظيفية المعمول بها لحد الآن.

ولإبراز المجهودات المبذولة في إطار سياسة التنمية الجهوية، سأتناول هذا المحور من خلال استثمار القطاع العمومي بكل مكوناته.

يجب التذكير هنا أن استثمارات الميزانية العامة للدولة ليست كلها قابلة للتوزيع الجهوي، ويتعلق الأمر على الخصوص بنفقات السيادة والدفاع الوطني والتحملات المشتركة، وإمدادات المؤسسات العمومية، والدراسات والأبحاث ذات الطابع العام التي لا يمكن رصدها لجهة معينة.

واعتبارا لذلك فإن الاعتمادات التي أمكن توزيعها جهويا تصل إلى 77 مليار درهم، منها 66.6 بالنسبة للمنشآت العامة و7.7 برسم نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة و2.5 بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب التذكير من جهة أخرى أن الانعكاسات الإيجابية لعدد من المشاريع، وخاصة منها المشاريع الكبرى في مجال البنيات التحتية، كالسدود والمطارات والموانئ والطرق السيارة، تتعدى بكثير النطاق الجهوي لمواقعها، بل كثيرا ما تتمتع بإشعاع وطني.

وهكذا يتمثل التوزيع الجهوي لاستثمارات كل من الميزانية العامة للدولة والمنشآت العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

الأقاليم الجنوبية	2.8 مليار درهم
سوس ماسة درعة	7.6 مليار درهم
الغرب الشراردة بني حسن	2 مليار درهم
الشاوية وردیغة	4.7 مليار
مراكش تانسيفت الحوز	6.8 مليار
الجهة الشرقية	8.9 مليار
الدار البيضاء الكبرى	10.6 مليار درهم
الرباط سلا زمور زعير	12.2 مليار
دكالة عبدة	4 مليار
تادلة أزيلال	2 مليار
مكناس تافيلالت	2.7 مليار
فاس بولمان	2.8 مليار
تازة الحسيمة تاونات	2 مليار
طنجة تطوان	7.7 مليار

وتتمثل الاستثمارات المدرجة برسم الميزانية العامة للدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمنشآت العامة أساسا في البرامج والمشاريع التالية، بغض النظر عن البرامج والمشاريع الاعتيادية في مجالات التعليم والصحة والفلاحة والبنايات الإدارية والتكوين المهني والمساجد والصناعة التقليدية.

واختصارا للوقت، أقترح عليكم عدم ذكر كل الأرقام التي ستجدونها في الخطاب المكتوب الذي سيوزع عليكم والذي يعطي جردا مفصلا لمختلف المشاريع وتوزيعها الجهوي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم حكومة صاحب الجلالة بإنجازها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2008.

ويشكل هذا المشروع أول نص تشريعي تتقدم به الحكومة الجديدة أمام مجلسكم الموقر، وبالتالي يمثل محطة أولى في مسلسل توسيع الإصلاحات التي تلتزم بها الحكومة على امتداد الفترة النيابية الحالية.

لقد كان الحرص شديدا في مختلف أطوار تحضير هذا المشروع على توفير الإمدادات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية ذات الأولوية، من ترسيخ الوحدة الترابية للبلاد، وإشاعة الأمن والاستقرار وتحقيق نمو اقتصادي، بوتيرة عالية كفيلة بإحداث مناصب شغل منتجة بأعداد وافرة، وإرساء أسس أرضية صلبة لسياسة اجتماعية طموحة، مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، التي تشكل الضمانة الكبرى لتثبيت المكتسبات المحصل عليها في مختلف الميادين، مع التركيز على السياسات الإرادية والهادفة التي من شأنها أن تعزز جاذبية بلادنا وتميزنا عن باقي منافسينا.

ويندرج ضمن هذا المنطلق، حرص الحكومة على التحكم في المالية العمومية من خلال تنمية المداخيل بالعمل على الخصوص على توسيع القاعدة الجبائية دون تشديد الضغط الضريبي، وترشيد النفقات من خلال عقلنة نمط عيش الإدارة العمومية ونبذ كل أنواع التبذير.

فما من شك في أن أوراش الإصلاح والتحسن المستمر التي يتم إنجازها في مختلف الميادين، ستساهم في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني ومرونته وحصانته، ضد تداعيات التقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.

وتؤكد الاستثمارات الضخمة التي انطلقت في جميع ربوع المملكة، بمساهمة نوعية وكمية بارزة للرأس المال الوطني والأجنبي على دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة في مسار نموه، وتؤهله لتعزيز مكانته كقاعدة واعدة للإنتاج والتصدير، مما يفتح آفاقا واسعة لتحقيق نسب نمو مرتفعة، تمكن من إنعاش الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وبموازاة الحرص على توفير شروط تنمية اقتصادية قوية ومستدامة، ستعمل الحكومة على تحقيق تطور اجتماعي تستفيد منه كل فئات السكان، وعلى الخصوص منها الفئات المحرومة، من خلال توسيع ولوجها للخدمات والتجهيزات الأساسية، وتحسين قوتها الشرائية مع العمل على تأمين استهداف أكثر دقة للتدخلات والمشاريع.

ومن شأن التوجه الجديد نحو إدماج الجهات في التصور العام للتنمية الشاملة من خلال إنشاء أقطاب جهوية للتنمية ودعم اللامركزية واللاتمركز، أن يساهم في تدارك الاختلالات الجهوية والمساعدة على إقرار تنمية مجالية متوازنة.

وهكذا، يتجلى أن ميزانية 2008 تجسد في نفس الوقت الحرص على الاستمرارية لتكريس المكتسبات والطموح المتجدد نحو آفاق أوسع في مجال النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي.

إن هدف الحكومة في تحقيق معدل نمو متوسط ب 6% سنويا خلال الخمس سنوات المقبلة، وهو هدف في متناولنا، سيترجم عمليا بالرفع من الدخل الفردي المتوسط من 19.500 درهم حاليا إلى 27.000 درهم في أفق 2012، أي بزيادة 40%، وهي نفس النسبة التي سجلت خلال العشر سنوات الأخيرة، إنها عتبة جديدة تفرض علينا رفع تحدي التوزيع العادل لخيرات التنمية عبر الانخراط الفعلي لكل جهات المملكة وعبر دعم المقاربة المعتمدة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالتركيز على المناطق الأكثر خصاصا وعلى الانخراط الفعلي للمواطنين الأكثر تضررا.

إن هاجس التوزيع العادل هو التحدي الذي سطرته الحكومة لهذه المرحلة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميعا أشكر السيد وزير المالية والاقتصاد، وسنرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنستأنف جلسة الأسئلة الشفوية بعد قليل.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

الدكتور محمد الشيخ بيد الله
رئيس مجلس المستشارين